جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ

# موقف العشائر العراقية من معاهدة عام 1930 بين العراق و بريطانيا

بحث مقدم إلى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة بابل لنيل شهادة البكالوريوس في التاريخ

من قبل الطالبة

**تكتم حسن هاشم**

بإشراف

**د. احمد يونس الجشعمي**

١٤٤٤هـ ٢٠٢٣ م

# بِسمِ اللَّه الرحمن الرحيم

﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النمل آيه (٤٠ )

# الاهداء

نهدي هذا البحث إلى كل طالب وطالبه علم يسعى إلى كسب المعرفه وتزويد رصيده المعرفي والعلمي والثقافي

الى من ساندتنا في صلاتها ودعائها الى من سهرت الليالي تنير الى من تشاركنا افراحنا وألامنا ..... الى نبع العطف والحنان إلى أجمل ابتسامه في حياتنا .الى اروع إمرأة في الوجود: أمي الغاليه

إلى من علمنا ان الدنيا كفاح.....وسلاحها العلم والمعرفه إلى الذي لم يبخل علينا بأي شيء .....إلى من سعي لاجل راحتنا ونجاحنا إلى أعظم وأعز رجل في الكون :أبي العزيز .

الى الذين ظفرت بهم هدية من الاقدار إخوة فعرفوا معنى الاخوه ، إلى الاخوه والاخوات

واساتذتنا نهدي هذا البحث المتواضع

# الشكر و التقدير

**قال تعالى ﴿ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾ [البقرة: 152].**

ومن حق النعمة الذكر، وأقل جزاء للمعروف الشكر.

فبعد شكر المولى عز وجل، المتفضل بجليل النعم، وعظيم الجزاء.

يجدر بنا أن نتقدم ببالغ الامتنان، وجزيل العرفان إلى كل من وجهنا، وعلمنا، وأخذ بيدينا في

سبيل إنجاز هذا البحث .. ونخص بذلك مشرف البحث ، **د. احمد يونس الجشعمي**

الذي تابع،

بحسن إرشاده لنا في كل مراحل البحث، والذي وجدناه في توجيهاته حرص المعلم، الذي يؤتي ثماره الطيبة .

كذلك نتقدم بالشكر الوافر إلى أساتذتنا أعضاء لجنة المناقشة الاجلاء على ما عانوه في قراءة

رسالتنا المتواضعة وإثرائها بتوجيهاتهم القيمة؛ وقد أفدت من توجيهاتهم - بإذن الله-، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أحمل الشكر والعرفان إلى كل من أمدنا بالعلم ، والمعرفة، وأسدى لنا

النصح و التوجية

أتوجه بالشكر إلى كل من ساندنا بدعواته الصادقة، أو تمنياته المخلصة.

## المبحث الاول

# بدايات توقيع المعاهدة و مقرراتها

**1-1- المقدمة**

المعاهدة الأنجلو عراقية 30 يونيو 1930 بين المملكة المتحدة وإدارة الانتداب البريطاني بالعراق وبُنِيت على معاهدة سابقة (1922) ولكن أخذت في الاعتبار ازدياد أهمية العراق للمصالح البريطانية بعد اكتشافات النفط في عام 1927.[1] جرى توقيع الاتفاقية في 30 يونيو 1930 بين رئيس وزراء العراق نوري السعيد و المندوب السياسي البريطاني، فرانسس همفري، ومدتها 25 سنة من التحالف.

لمملكة المتحدة احتلت العراق حينها تحت صيغة انتداب من عصبة الأمم. معاهدة 1930 أعطت طريقاً للعراق نحو الاستقلال الاسمي بعد سنتين من المعاهدة عند نهاية الانتداب. الغرض الرئيسي للمعاهدة كان اعطاء البريطانيين مختلف الحقوق التجارية والعسكرية داخل البلاد بعد الاستقلال بدون أي مقابل يحصل عليه العراق. منتقدو المعاهدة يشيرون إلى حقيقة أن المعاهدة لم يحدث عليها تفاوض، بل تم إملاؤها على حكومة العراق التي كانت بريطانيا تسيطر عليها، وذلك لتجنب أي احتمال لمفاوضات حقيقية مع حكومة ما بعد الاستقلال.

المعاهدة أعطت البريطانيين حقوقاً غير محدودة لوضع قواتهم المسلحة في العراق. كما أعطتهم أيضاً حقاً غير مشروط ولا محدود لنقل القوات من وإلى العراق. في عام 1941، بنود هذه الاتفاقية استخدمتها بريطانيا كمبرر لغزو العراق واحتلاله اثر قيام انقلاب وطني بقيادة رشيد عالي الكيلاني الذي اتصل بقوات المحور. البريطانيون استخدموا بنود المعاهدة مبرراً لاحتلالهم

[1] أحلام حسين جميل ،الافكار السياسية للاحزاب العراقية في عهد الانتداب ١٩٣٢-١٩٢٢،مطبعة الزمان ،بغداد،١٩٨٥ ,ص١٥.

العراق والذي دام رسمياً حتى عام 1947. وبينما كانوا يذيعون نيتهم بالمغادرة، حاولوا اجبار الحكومة العراقية التي عينوها أن توقع على معاهدة عسكرية جديدة تعطي البريطانيين صلاحيات أوسع من تلك الممنوحة في معاهدة 1930. وبالرغم من أن حكومة بغداد وقعت تلك المعاهدة إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ بسبب الاضطرابات والمظاهرات العارمة في العراق ضدها.

**2-1- بداية المعاهدة[2]**

بدأت المفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني، في بغداد في 2 (نيسان) أبريل 1930؛ لغرض وضع أسس المعاهدة الجديدة، وكانت ترتكز على مبدأين أساسيين هما:

1- الاعتراف بحفظ المواصلات الجوية البريطانية وحمايتها بصورة دائمة، وفي جميع الأحوال.

2- دخول العراق عضواً في عصبة الأمم عام 1932.

وقد كان الجانب العراقي المفاوض برئاسة الملك فيصل بن الحسين، وعضوية رئيس الوزراء نوري السعيد، ومستشار وزارة الداخلية كورنواليس. ثم شارك بعد ذلك وزير الدفاع جعفر العسكري، في حين كان رستم حيدر يقوم بأعمال السكرتارية عن الجانب العراقي. أمَّا الجانب البريطاني، فترأسه المندوب السامي فرنسيس همفريز. وفي بداية الاجتماعات، أشار المندوب السامي إلى أن المعاهدة الجديدة ستتخذ من مشروع المعاهدة الإنجليزية المصرية أساساً لها، كما شدّد على تصريح (أيلول) سبتمبر 1929 والتزام بريطانيا به.

[2]أحمد فوزي، حكايات سياسية وصحفية ١٢ رئيس وز ارء في العهد الملكي، مطبعة دار الجاحظ، ط1، بغداد، 1984 ,ص20 .

أمَّا الملك فيصل، فقد أوضح أن الشعب العراقي يرغب في التحالف، وإذا لم يمنح هذا فإنه يطلب معاهدة صداقة، تضمن له الاستقلال التام. ثم تساءل فيصل عما إذا كانت المعاهدة ستصبح نافذة المفعول بعد دخول العراق عصبة الأمم عام 1932، وما الذي سيحدث في حالة عدم استطاعة بريطانيا إنجاز ذلك؟ وقد أوضح المندوب السامي أن المعاهدة لا تأخذ صفتها الرسمية إلاّ بعد دخول العراق عصبة الأمم، وقبل ذلك، فإن بريطانيا ستحتفظ بصفتها الانتدابية باعتبارها مسؤولة أمام عصبة الأمم.

أصدر الوفدان بياناً إلى الصحف يتضمن النقاط الرئيسية التي ستتناولها المفاوضات، وهي:

1 أن المعاهدة، التي يجري التفاوض عليها، سوف تصبح نافذة المفعول بعد دخول العراق عصبة الأمم.

2 أن وضع العراق، بالنسبة إلى هذه المعاهدة، سيكون دولة حرة مستقلة.

3- عندما تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول، فإن المعاهدات والاتفاقيات الحالية بين العراق وبريطانيا سوف تنتهي بصورة طبيعية، كما ينتهي الانتداب البريطاني أيضاً.

وبعد أربعة عشر اجتماعاً، انتهت المفاوضات في الثلاثين من (حزيران) يونيه 1930، ووقّع على المعاهدة كل من نوري السعيد، وفرنسيس همفريز، بالحروف الأولى. وتقرر أن تُعلن مواد المعاهدة في بغداد ولندن، في يوم 18 (تموز) يوليه عام 1930. هذا وقد ارتأى نوري السعيد أن أسس المعاهدة الجديدة، تجعل البلاد في موقف سياسي جديد، يستدعي استفتاء الأمة في المعاهدة، وإفساح المجال لإبداء رأيها على لسان نوابها، فاستصدر إرادة ملكية في

أول (تموز) يوليه 1930، بحل المجلس النيابي القائم، والشروع في انتخاب مجلس جديد. وجرت الانتخابات حسب الطريقة الاعتيادية.[3]

وفي الجلسة المنعقدة في 16 (تشرين الثاني) نوفمبر 1930، طلب نوري السعيد من مجلس النواب النظر في لائحة المعاهدة، بصورة مستعجلة. وقد صادق عليها 69 نائباً، وخالفها 13 نائباً من المعارضة، وتغيب عن الجلسة خمسة نواب. ثم عرضت المعاهدة على مجلس الأعيان، فوافق عليها أحد عشر عضواً، وخالفها خمسة أعضاء.

**3-1-أحكام المعاهدة وملاحقها[4]**

تتكون معاهدة عام 1930، من إحدى عشرة مادة، مع ملحق للشؤون العسكرية مكون من سبع فقرات، وملحق مالي مكون من خمس فقرات، وعدد من الرسائل الموضحة، التي تبادلها الطرفان المتفاوضان. كما أُلحق بالمعاهدة اتفاقية قضائية، وُقع عليها في (آذار) مارس 1931.

**نصت المعاهدة في:**

**المادة الأولى**

[3] العراق في رسائل المس بل (١٩١٧ - ١٩٢٦)، ترجمة : جعفر الخياط، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، ٢٠٠٣ ,ص18.

[4] أ.م. منتشا شفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة : هاشم صالح التكريتي، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٨ ,ص30.

أن يسود سلم وصداقة دائماً، بين العراق وبريطانية، ويؤسس تحالف وثيق، وتُجرى بين الطرفين مشاورة تامة في جميع الشؤون الخارجية، مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة.

وتعهد كل من الفريقين بألا يتبنى في البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف، أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر.

**المادة الثانية**

نصت على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين. وبموجب الرسائل المتبادلة تقرر أن يستبدل بالمندوب السامي سفير يتمتع بمركز الأقدمية الدائم بين الممثلين الدبلوماسيين الأجانب. أما الممثل العراقي، فيكون بدرجة وزير مفوض (ثم أصبح بدرجة سفير عام 1946).

**المادة الثالثة[5]**

أنه، في حالة وقوع نزاع بين العراق ودولة ثالثة، يوحد المتعاقدان مساعيهما؛ لحسم ذلك الخلاف بالوسائل السلمية.

**المادة الرابعة**

أوجبت على كل من المتعاقدين المبادرة إلى معاونة حليفه، في حالة وقوع حرب، وتكون معونة العراق لبريطانيا في حالة حرب، أو خطر حرب، في تقديم التسهيلات

[5]توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ الع ارق والقضية العربية، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١١,ص27.

والمساعدات. ومن ذلك استخدام السكك الحديدية، والأنهار، والموانئ، والمطارات، ووسائل المواصلات.

**المادة الخامسة**

أن مسؤولية حفظ الأمن الداخلي في العراق، وكذلك مسؤولية الدفاع عن العراق إزاء الاعتداء الخارجي، تنحصران في حكومة العراق نفسها. ومع ذلك يعترف العراق بأن حفظ المواصلات البريطانية الأساسية وحمايتها هما من صالح الفريقين. من أجل ذلك؛ يتعهد العراق بمنح بريطانيا، طيلة مدة التحالف، موقعين لقاعدتين جويتين إحداهما في البصرة، أو بجوارها، والأخرى في غرب نهر الفرات.

كذلك يوافق العراق على أن تقيم بريطانيا قوات في المطارات، على ألا يُعد هذا احتلالاً، أو أن يمس على الإطلاق حقوق وسيادة العراق.

**المادة السادسة**

شدّدت على أن المعاهدة، جزء لا يتجزأ من هيكل العلاقة بين البلدين.

**المادة السابعة[6]**

نصت على إلغاء المعاهدة الأولى المعقودة عام 1922، والمعدلة عام 1926، مع الاتفاقات الفرعية الملحقة بها.

**المادة الثامنة**

[6] جرالد دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد (١٩٢١ - ١٩٥٨)، ترجمة : سليم طه التكريتي، مكتبة النهضة العربية ، ط2 ، بغداد ، ١٩٩٠, ص52.

أن تنفيذ المعاهدة سينهي جميع المسؤوليات المترتبة على بريطانيا في العراق، وأن الفريقين المتعاقدين سيتخذان الوسائل المقتضية لنقل هذه المسؤوليات، من بريطانيا إلى العراق.

**المادة التاسعة**

أن المعاهدة لا ترمي، بوجه من الوجوه، إلى الإخلال بالحقوق والتعهدات المترتبة لأحد الفريقين المتعاقدين، أو عليه، وفقاً لميثاق عصبة الأمم أو معاهدة تحريم الحرب، الموقع عليها في باريس عام 1928.

**المادة العاشرة**

أن أي خلاف، يتعلق بتطبيق، أو تفسير المعاهدة، يُعالج وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم.

**المادة الحادية عشرة**

تحدد مدة المعاهدة بخمس وعشرين عاماً، ابتداء من تاريخ تنفيذها.

وفي أي وقت كان، بعد عشرين عاماً من تاريخ تنفيذ المعاهدة، على الفريقين المتعاقدين، بناء على طلب أحدهما، أن يعقدا معاهدة جديدة، ينص فيها على الاستمرار، على حفظ المواصلات البريطانية الأساسية وحمايتها. وعند الخلاف في هذا الشأن، يُعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الأمم.

**4-1- ملاحق المعاهدة[7]**

[7] جواد الظاهر ،تاريخ العراق السياسي الحديث منذ تأسيس الدولة العراقية عام١٩٢١،ج١،مؤسسة الصفاء للمطبوعات ،ط٢،بيروت، ٢٠١١ ,ص10.

**الملحق العسكري**

1 إقامة قوات بريطانية في الهنيدي (معسكر الرشيد)، والموصل، لمدة خمسة أعوام، تبدأ من تنفيذ المعاهدة.

2 حصول القوات البريطانية على امتيازات في شؤون القضاء، والعائدات الأميرية، بما في ذلك الإعفاء من الضرائب.

3 التشديد على التسهيلات الممكنة لتنقّل القوات البريطانية وتدريبها.

4 إقامة حرس يقدمه العراق لحماية القواعد الجوية البريطانية.

5 توحيد الجيشين العراقي والبريطاني، في السلاح والعتاد، والتدريب واللباس.

6 تعليم الضباط العراقيين في بريطانيا، وشراء العراق الأسلحة من بريطانيا، مع استخدام الضباط البريطانيين للأمور الاستشارية في الجيش العراقي.

7 حق القوات البريطانية، في استعمال طرق العراق وسككه الحديدية، وطرقه المائية وموانيه ومطاراته، والسماح للسفن البريطانية في زيارة شط العرب، بشرط إعلام الحكومة العراقية بذلك.

**الملحق المالي**

1 تلتزم الحكومة العراقية بشراء مخلفات الجيش البريطاني، (الذي سيترك معسكري الموصل والهنيدي، خلال خمسة أعوام من تنفيذ المعاهدة) بقيمة ثلث كلفتها.

2 أن بريطانيا لا تدفع إيجاراً عن المطارات التي تستعملها في العراق، متى كانت أراضيها أميرية.

3 أن تعفى تلك الأراضي من جميع الضرائب والرسوم.

4 أن تقام طرق انتقال السكك الحديدية وميناء البصرة، من بريطانيا إلى العراق.

5 أن تعقد اتفاقيات خاصة بين الطرفين بشأن السكك والميناء، أبقت هذين المرفقين تحت السيطرة البريطانية، بصورة غير مباشرة.

**الملحق القضائي[8]**

ألزمت الاتفاقية القضائية، العراق باستخدام عدد من الخبراء القانونيين البريطانيين، لمدة عشر سنوات، يخولون سلطات قضائية وفقاً لقوانين العراق؛ وذلك لغرض تسهيل تأسيس النظم القضائية الحديثة وتطبيقها، وإعطاء هؤلاء الخبراء صلاحية رئاسة المحكمة، التي يكون فيها أحد الطرفين المتقاضيين من الرعايا البريطانيين، أو دولة أجنبية غربية.

[8] جيني سنغلتون ،الحزب الوطني الديمقراطي العراقي في العهد الملكي ،ترجمة :مجموعة من المترجمين ،المؤسسة العربية للدارسات والنشر، ط1، بيروت، ١٩٩٩ ,ص20.

# اسباب خروج العشائر على المعاهدة

قادة القوات الجوية الملكية البريطانية في الحبانية. تقضي المعاهدة بأن تجري مشاورات كاملة وصريحة بين الحكومتين في جميع شؤون السياسة الخارجية التي قد تؤثر على المصالح المشتركة للفريقين. ويتعهد كل فريق أن لا يتخذ سياسة تتعارض مع هذه المعاهدة أو قد تخلق بعض المشاكل للفريق الثاني.(المادة الأولى).[9]

وفي حالة وقوع أي نزاع بين العراق ودولة ثالثة يوحد الفريقان مساعيهما لحسم الخلاف بالطرق السلمية(م3). أما في حالة الحرب مع تلك الدولة، فيجب أن يبادر كل من الفريقين إلى مساعدة الفريق الثاني. وتنحصر مساعدة جلال ملك العراق في ان يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي العراقية جميع ما في وسعه من المساعدات والتسهيلات، ومنها استخدام السكك الحديد والأنهر والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات.(م4) وأن تؤجر القواعد الجوية إلى صاحب الجلالة البريطانية بالشروط المدرجة في ملحق المعاهدة.(م5) وان تنتقل جميع المسؤوليات التي كانت مترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق إلى عاتق صاحب الجلالة ملك العراق وحده.( م8)على أن توضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ حالما يصبح العراق عضوا في عصبة الامم وتسري هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة، ابتداء من حصول العراق على العضوية.

وقد وردت على هذه المعاهدة ملاحق متعددة توضح تفصيلات تطبيقاتها.

كما لقيت هذه المعاهدة معارضة شديدة من معظم الأحزاب والصحافة العراقية.

المنتقدون لا يرون في المعاهدة أكثر من غطاء لعمل البريطانيين على الانتقاص الدائم لاستقلال العراق ومنح انفسهم حق التدخل في الشئون الداخلية للعراق كيفما شاؤوا. تلك المعاهدات دائماً

[9] حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠,ص36.

ما تمحورت حول حماية سبل حصول الشركات البريطانية على نفط العراق، وحق البريطانيين في التدخل العسكري.

بعد تقديم وزارة ناجي السويدي استقالتها في ( 11 آذار 1930) ، زاد سخط الشعب العراقي على سياسة التسويف والتضليل التي سار عليها البريطانيون في العراق ، فأظهروا هذا السخط بالقيام بتظاهرة شعبية في (21 آذار 1930) ، وفي ظل تلك الظروف كان رأي الملك فيصل أن تؤلف وزارة من عناصر تفهم الأغراض المشتركة للحكومتين العراقية والبريطانية ،

فعهد الملك فيصل إلى نوري السعيد تأليف الوزارة الجديدة فألفها في (23 آذار 1930) ، وكان الملك فيصل توّاقاً إلى تأليف هذه الوزارة منذ زمن بعيد لولا وجود عبد المحسن السعدون الذي كان لها بالمرصاد.[10]

أوضح نوري السعيد في كتاب رفعه إلى الملك فيصل ، أن أولى مهام وزارته عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا على أساس الاستقلال التام ، وبدأت المفاوضات العراقية ـ البريطانية لعقد المعاهدة في ( 1 نيسان 1930) ، ورأس الجانب العراقي فيها نوري السعيد، ورأس الجانب البريطاني المندوب السامي الجديد في العراق السير (فرنسيس هنري همفريز ( ، ولم يجد المفاوضان صعوبات تذكر أثناء المفاوضات لثقة بريطانيا بنوري السعيد، فوقعت في (30 حزيران 1930) ، على أن لا تدخل حيز التنفيذ إلاّ بعد دخول العراق عصبة الأمم ، وتظل نافذة لمدة خمس وعشرين عاماً .

واجهت المعاهدة بعد نشرها نقداً لاذعاً من بعض السياسيين ، لأنها لا تحقق الاستقلال المنشود للعراق ، بل أصبح مقيداً بالمصالح والنفوذ البريطانية ، كما تم رفضها من المعارضة

[10]حسين جميل ، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥ – ١٩٩٤ موقف جماعة الأهالي منها، منشورات مكتبة المثنى، ط1، ١٩٨٣ ,ص55.

والأحزاب الوطنية، وفي مقدمتها حزب الإخاء الوطني برئاسة ياسين الهاشمي، والحزب الوطني برئاسة جعفر أبو التمن ، إذ أعلنا أن المعاهدة غير مقبولة ، واحتجا بشأنهما لدى الملك فيصل ورؤساء الدول الأجنبية .

كان ضمان تصديق المعاهدة في مجلس النواب، هو إجراء انتخابات نيابية جديدة بين ( العاشر من تموز والعاشر من تشرين الأول 1930) بعد حل نوري السعيد للمجلس السابق في ( الأول من تموز 1930) ، بحجة الاستفتاء على المعاهدة الجديدة تحتاج إلى نواب جدد ينتخبون لهذا الغرض ، وأعلن جعفر أبو التمن مقاطعة الانتخابات في بيان أعلنه للشعب في صحيفة صدى الاستقلال، وكان لهذه الدعوة ردود فعل ايجابية لدى المثقفين الشباب ، فبدأت الاتصالات بين عزيز شريف وعبد القادر إسماعيل ، إذ كانا في كلية الحقوق مع حسين جميل الذي تخرّج من كلية الحقوق في دمشق، وبعض الشباب المتحمسين لهذه الدعوة ، وعقد اجتماعاً في سينما رويال ببغداد بتاريخ ( 18 تموز 1930) ، ونشر بيان جاء فيه " من شباب الأمة الباسلة إلى الشعب العراقي الكريم : التضحية الخالصة والتراث المجيد، يدعوك أيها الشعب إلى عدم التعاون مع الحكومة، وأول عمل نقوم به هو مقاطعة الانتخابات النيابية ، إذ برهنت الوقائع أن المجالس النيابية في الأمم المستبدة والشعوب المضطهدة ، أداة بيد المستعمرين في تنفيذ مآربه الجائرة ، بصفة قانونية مشروعة ، والمجالس سبيل التسويف والتضليل التي يدعو إليها من يطمع للتوصل إلى اعتلاء الكراسي الممقوتة " ، وقد وقّع هذا البيان من عزيز شريف وعبد القادر إسماعيل ، وحسين جميل ، ويونس السبعاوي ، وفائق السامرائي ، وخليل كنة ، وصادق كمونة ، ومحمد مهدي كبة .[11]

كان هؤلاء الشباب يمثلون النخبة المثقفة في المجتمع ، إذ وجدوا في هذه المعاهدة عكس ما كانت تتمنى تحقيقه من أمانٍ وطنية ، لأنها حققت لبريطانيا مكاسب جديدة ، الأمر الذي جعل

[11] خلدون ساطع الحصري، مذك ارت طه الهاشمي (١٩١٩ - ١٩٤٣)، دار الطليعة ، ط1، بيروت، ١٩٦٧ ,ص3.

استقلال العراق منقوصاً ، لذا فأن الدعوة إلى تحقيق استقلال العراق التام ، كان من أهم أسباب تجمع هؤلاء الشباب ، ومن أجل تقوية صفوف المعارضة ضد المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، قدّم هؤلاء الشباب ومنهم عزيز شريف طلباً إلى متصرف لواء بغداد، للسماح لهم بعقد اجتماع في دار الأوبرا في ساحة الميدان ببغداد في يوم (22 أيلول 1930)، لأجل مناقشة بنود المعاهدة، وقدّم هذا الطلب قبل موعد الاجتماع بخمسة أيام .

وفي الوقت نفسه قاموا بكتابة نداء طبع في مطبعة الآداب لصاحبها عبد المجيد حسن، كان بمثابة بيان سياسي تضمن مفاهيم اجتماعية وسياسية عديدة، ولصق على الجدران، ووزع منه أربعة آلاف نسخة منه، إذ جاء فيه " إلى الشعب العراقي العظيم : أنت تعاني الجوع والعري، والإنكليز وأتباعهم سبب جوعك وعراك ، وهم ينعمون بثروتك وغناك ... وفلسطين مرهقة شتت الإنكليز أبناءها تخرجهم من ديارهم ، ويسكّنون الصهاينة الأعداء فيهما، فهذا الفقر وتلك المظالم ، تدعوك إلى الأضراب العام في يوم الاثنين (22 أيلول 1930) ، بتعطيل الأعمال ووسائل النقل، وإقفال الدكاكين والمحلات والمقاهي، وأن تكون تظاهرة سلمية " .[12]

وعلى الرغم من رفض الحكومة عقد هذا الاجتماع، لكن الجماهير تجمعت، وأخذ أصحاب المحلات والمواطنون يتركون الأسواق، متوجهين إلى دار الأوبرا في الموعد المحدد، وعلى أثر ذلك تحركت الشرطة لإحباط الاجتماع ، فألقت القبض على المشاركين في الإعداد له ، وعلى الذين أسهموا في صياغة النداء ، وقدّموا إلى محكمة جزاء بغداد ، بتهمة التحريض على الحكومة ، والإخلال بالأمن، وإثارة الفوضى ونشر المبادئ الشيوعية الهدامة، وأصدرت عليهم احكاماً مختلفة، فحكم على كل من عبد القادر إسماعيل، ويونس السبعاوي ، وجميل عبد

[12] رجاء حسين الخطاب ،عبدالرحمن النقيب حياته الخاصة وآارؤه السياسية وعلاقته بمعاصريه، المؤسسة العربية للدارسات والنشر،ط1، بيروت، 1985 ص3.

الوهاب ، وفائق السامرائي ، وخليل كنة، بالحبس لمدة ستة أشهر، ثم خفف إلى ثلاثة أشهر، وعلى أحمد قاسم راجي، وسليم زلوف بالحبس لمدة ثلاثة أشهر، ثم خفف إلى شهر واحد، وعلى عبد المجيد حسن مدير مطبعة الآداب ، بالحبس لمدة شهر وغلق المطبعة لمدة شهرين بعد التخفيف، وبرأت المحكمة كلاً من عمر خلوصي ، وحسين جميل ، لأنهما لم يوقعا على طلب عقد الاجتماع.

ساعد الموقف المعارض لمعاهدة عام 1930 ، على التقارب بين هؤلاء الشباب لتوحيد جهودهم ، من أجل تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، كما هيأت هذه المعارضة عدداً آخر من الشباب للمشاركة في الجانب السياسي ، وأخذ هؤلاء يكثرون من اتصالاتهم ولقاءاتهم ، وبعدها اتفقوا على توضيح مواقفهم السياسية ونشرها في بعض الصحف أو عن طريق بعض الكراريس ، وهم كل من عزيز شريف ، وعبد القادر إسماعيل ، وعبد الفتاح إبراهيم ، وفائق السامرائي ، فأصدر حسين جميل الكراسة الأولى بعنوان : (الإنكليز في جزيرة العرب ) ، وتتناول فيه الوجود البريطاني في الجزيرة العربية ، وما له من دور في تحطيم الشعب العربي ، وأصدر فائق السامرائي كراس بعنوان : (عدم التعاون) ويتلخص مضمونه بالقول أن الطريقة المجدية للعمل السياسي ضد البريطانيين وأعوانهم تكمن في المقاطعة وعدم التعاون ، وعدم فرض الضرائب ، متأثراً بنضال الزعيم الهندي غاندي وكفاحه السلمي ، لكن هذه الكراس لم يصدر بسبب سجن فائق السامرائي .[13]

وعلى الرغم من الموقف الشعبي المعارض للمعاهدة العراقية ـ البريطانية ، لكن تم التصديق عليها في مجلس النواب في (16 تشرين الثاني 1930) ، بما فيها من فقدان لمظاهر الاستقلال الخارجي ، وتبعياتها الكثيرة التي لا تعود على العراق بأي فائدة ، فضلاً عن النفقات الطائلة والمصاريف الباهضة ، وبعد أن استوفى العراق الشروط التي تؤهله الدخول في عصبة الأمم ،

[13] العراق بين ١٩٢١ و ١٩٢٧ دارسة في تطور العلاقات العراقية ـ البريطانية وأثرها في تطور العراق السياسي مع دارسة في الأري العام العراقي ،مطبعة النعمان، النجف،١٩٧6 ,ص33.

أعلن مجلس العصبة قبول العراق عضواً في عصبة الأمم في ( 3 تشرين الأول 1932) ، وبذلك أصبح العراق دولة مستقلة ، مع أن هذا الاستقلال كان شكلياً أكثر منه عملياً وواقعياً .

تعرض موقف هؤلاء الشباب المعارض للانتخابات والمعاهدة إلى النقد والتأويل ، فقد عدّه مؤيدو الحكومة أن قرار مقاطعة الانتخابات هو من صالح المرشحين وليس من صالح المنتخبين، كما أنها منافية للواجب الوطني والقومي ، بينما ذكر خليل كنة ، أن سبب معارضة هؤلاء كان نتيجة عدم اشتراكهم بأي حزب سياسي ، فاستغلوا من أحزاب المعارضة بصورة خاصة في معارضة تصديق المعاهدة العراقية ـ البريطانية .

وفي ضوء ما تقدم نجد أن هؤلاء الشباب المثقفين كانوا في طليعة المطالبين بالإصلاح الاقتصادي ، بحيث عزوا أسباب الاحتجاجات السياسية إلى تدهور العامل الاقتصادي ، كما تأثروا بنضال الزعيم الهندي غاندي في مقاطعة الانتخابات ، ومن هذه الأحداث السياسية نجد مدى تأثر عزيز شريف ، بالواقع السياسي والوطني الذي كان يمر به العراق حينذاك ، ومنها مشاركته في تظاهرة ضد الفريد موند ، ومعارضته لمعاهدة 1930 ، التي كانت سبب في دخوله إلى تجمع سياسي مهم وهو جماعة الأهالي.

# نتائج معاهدة 1930

عهد الملك فيصل الأول إلى نوري السعيد بتأليف الوزارة فألفها في (23/ آذار 1930).وكانت أهم المسائل التي ستأخذ الوزارة معالجتها هي المعاهدة الجديدة.[14]

واتخذت الوزارة خطوات عديدة لمعالجة الأزمة الاقتصادية لكنها كانت غير حاسمة وسارع نوري السعيد الى حل المجلس النيابي والتأثير على الانتخابات وألف حزب سياسي سمي بـ(حزب العهد) وأصبحت صدى العهد الجريدة الناطقة بلسانه.

بدأت المفاوضات بين الطرفين لعقد المعاهدة في 31 آذار 1930، ولم يواجه الطرفان أية صعوبات تذكر، إذ وقعت المعاهدة في (30 حزيران 1930) وتضمنت المعاهدة وملاحقها شروط قاسية في الأمور الآتية:

1- السياسة الخارجية:

وافق الطرفان على إجراء مشاورة تامة ويتعهد كلاً منهما بأن لا يتخذ سياسة تتنافى مع التحالف.

2- الدفاع:

تعهدت بريطانيا بأن تدافع عن العراق في حالة وقوع الحرب على أن يقدم العراق لبريطانيا في الأراضي العراقية جميع ما بوسعه من تسهيلات.

3- القواعد وحق المرور:

يتعهد العراق أن يؤجر لبريطانيا مواقع للقواعد الجوية وحصلت بريطانيا على حق مرور جيوشها عبر الأراضي العراقية.

4- الحصانات:

[14] رعد ناجي الجدة، التطورات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، ط 1 ، بغداد، ٢004 ,ص8.

تتمتع القوات البريطانية في العراق بالإعفاء من الضرائب.

5- تدريب الجيش العراقي:

لبريطانيا الحق التام في إرسال المدربين العسكريين الى العراق وتدريب الضباط العراقيين في معاهدها.

6- التمثيل الدبلوماسي:

تقرر أن يستبدل المندوب السامي بمنصب سفير يتمتع بمركز الأقدمية الدائم بين الممثلين الدبلوماسيين الأجانب.

قوبلت المعاهدة بالمعارضة الشعبية الواسعة ووصفت بأنها استبدلت الانتداب الوقتي بالاحتلال الدائم.

وقد دافع نوري السعيد على المعاهدة ولمقاومة

المعاهدة وقع حزبا الإخاء الوطني والوطني وثيقة التآخي في ليلة 23/22 تشرين الثاني 1930 اعتبرت المعاهدة فاسدة وجائرة ويجب أن يحل المجلس النيابي.

وبعد تصديق المعاهدة وتبادل وثائق إبرامها أبلغت بريطانيا عصبة الأمم عن رغبتها إدخال العراق الى العصبة دولة مستقلة في (1931/5/31) وبعد مذكرات طويلة حول دخول العراق العصبة.[15]

قدم العراق تعهدات في 1932/5/2 فأعلن مجلس العصبة قبول العراق نهائياً في (3 تشرين الأول 1932) وبذلك أصبح العراق دولة مستقلة لكن الاستقلال كان شكلياً.

[15] عبد الحميد الرشودي واخرون ، إبراهيم صالح شكر (حياته وآثاره)، منشو ارت و ازرة الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٧٨ ,ص9.

وبعدها قدم نوري السعيد استقالته في 1932/10/27 وفي ليلة 8/7/ أيلول 1933، توفي الملك فيصل الأول في مدينة برن في سويسرا في ظروف غامضة.

كانت الحكومات العراقية المتتابعة منذ مصادقة المجلس التأسيسي على معاهدة الانتداب تسعى بجد عال لتعديلها أو تحسينها، خصوصاً حكومات ياسين الهاشمي ( 1925) وجعفر العسكري (1927) وعبد المحسن السعدون (1929) من دون نجاح كبير أدى هذا الفشل إلى تحول القرار العراقي في نهاية 1928 إلى توقف السعي لتجديد المعاهدة والمطالبة، بدلاً من ذلك، بمعاهدة جديدة غير انتدابية، بالاستفادة من بند أصر عليه العراق في المعاهدة المعدلة في 1926 مؤداه إمكانية أن تقوم بريطانيا بنهاية مدة المعاهدة المعدلة والبالغة 4 سنوات، بدعم طلب العراق الدخول في عصبة الأمم كدولة مستقلة في عام 1930.

تظافرت عوامل عديدة جعلت هذا الإمكانية كبيرةً، أولها تعيين، في نهاية 1928، مندوب سام بريطاني جديد متعاطف مع المطالب العراقية هو جلبرت كلايتون، قبل أن يتوفى بعدها بأشهر ليخلفه مندوبٌ سام آخر متعاطف ايضاً هو همفري فرانسز، ووصول حكومة عمالية في بريطانيا كانت تريد أن تتخفف من العبء الاقتصادي، الذي يشكله العراق وبقاء القوات البريطانية فيه على الخزينة البريطانية خصوصاً في ظل الكساد الكبير، الذي ضرب الاقتصاد العالمي حينها وتأثرت به بريطانيا كثيراً.[16]

لعب الاصرار العراقي دوره أيضاً، خصوصاً من جانب حكومة عبد المحسن السعدون الذي كان انتحاره في نوفمبر 1929 بسبب التعنت البريطاني والضغط الشعبي العراقي صادماً

[16]عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، مطبعة العاني، ط3، بغداد، ١٩٦٧ص29 .

للبريطانيين، الذين عدو الرجل صديقاً قوياً ومعتمداً لهم. هذا فضلاً عن التطور الذي أظهره العراق في تشكيل وتطوير مؤسسات الدولة الجديدة تحت إشراف بريطاني، كما أظهرت ذلك التقارير السنوية التي كانت الحكومة البريطانية تقدمها سنوياً لعصبة الأمم بخصوص وضع الانتداب في البلد.

في سبتمبر 1929 أخبرت الحكومة البريطانية العراق أنها على استعداد لدعم طلبه الانضمام إلى عصبة الأمم وبالتالي إلغاء معاهدة الانتداب واستبدالها بمعاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا كبلدين مستقلين.

دخل العراق، في ظل حكومة توفيق السويدي، المفاوضات مع بريطانيا لعقد المعاهدة الجديدة حينها من دون الوصول إلى نتيجة واضحة على مدى أشهر، على الأغلب بسبب ارتياب السويدي بالبريطانيين وتشدده في التفاوض معهم. استغل الملك فيصل الفرصة كي يكلف الرجل الذي يعتمد عليه ويثق به كثيراً، نوري سعيد، بتشكيل الحكومة لأول مرة في مارس 1930.

كان نوري سعيد أيضاً وزير الخارجية في الحكومة التي يرأسها كي يمسك ملفَ التفاوض مع البريطانيين بيديه. في خلال 3 أشهر، أي بنهاية شهر يونيو 1930، عقدت المعاهدة التي أصبحت الإنجاز الأول والأهم لنجم السياسة العراقية الصاعد حينها ذي الاثنين وأربعين عاما، نوري سعيد، لكن في الجانب الآخر، المطعن الأكبر ضد الرجل من خصومه الكثيرين بسبب تحوله المفترض إلى رجل بريطانيا، الذي شرعَّنَ بقاءها عبر معاهدة اعتبروها تزويقاً بارعاً ومذلاً للانتداب البريطاني.[17]

[17] عبد الرازق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة الع ارقية حتى و عام ١٩٣٢، مكتبة اليقظة العربية، ط2، بغداد، ١٩٨٨ص19.

في نهاية عام 1930، صادق المجلس النيابي على الاتفاقية على أن تدخل حيز التنفيذ في أكتوبر 1932، وتظل نافذة لمدة 25 عاماً، بعد أن توافق عصبة الأمم في طلب الانضمام العراقي لها.

في جوهرها، كانت معاهدة 1930 كما أشارت مقدمتها معاهدة تحالف وصداقة بين دولتين مستقلتين حليفتين تتفاوتان كثيراً في القوة.

ففعلياً كانت المعاهدة إطاراً لتنظيم العلاقة بين القوة العظمى الوحيدة في العالم حينها ودولة ناشئة وضعيفة تمتلك استقلالها السيادي قانونياً ، لكنه فعلياً كان استقلالاً هشاً ومهدداً بالزوال من دون دعم حليف قوي دولياً وإقليمياً على أساس تبادل مصالح مشتركة مع هذا الحليف.

تضمنت المعاهدة مقدمة و١١ مادة وبعض الملاحق التي ركزت على التعاون العسكري وحل المتعلقات المالية بين العراق وبريطانيا، فضلاً عن اتفاقية عدلية للتعاطي مع تحديات الثقة بالقضاء العراقي حينها.

المادة الأساس والأهم في المعاهدة بالنسبة للعراق كانت المادة الثامنة، التي ألغت كل الصلاحيات الانتدابية البريطانية في العراق، وحولتها للحكومة العراقية (أي السيادة الوطنية على القرار العراقي) لتلبي بذلك المطلب العراقي الرئيس المتعلق برفض الوصاية البريطانية على القرارات العراقية المتعلقة بكيفية إدارة البلد، خصوصاً في مجالات الأمن والدفاع والسياستين الداخلية والخارجية.

في مادتها الأولى أشارت المعاهدة إلى تحالف سياسي بين الطرفين، عبر تشكيل "حلف وثيق، ترسيخاً للصداقة بينهما" لتنص على جود " تشاور صريح وكامل بينهما في كل قضايا السياسة الخارجية التي قد تؤثر على مصالحهما المشتركة" بحيث "لا يتبنى أي من الطرفين مواقفَ في السياسة الخارجية تتعارض مع هذا الحلف او قد تخلق مصاعب للطرف الآخر". أما المادة

الرابعة فتعلق فحواها بالدفاع المشترك في حالة دخول أحد طرفي المعاهدة في حرب مشروعة قانونياً أو التعرض إلى التهديد المباشر بها إذ نصت على أن يهب الطرف الآخر للدفاع عنه.

لتنظيم مهمات الدفاع المشترك هذه، أشارت المادة الخامسة إلى التزام العراق بمنح بريطانيا قواعد جوية في البصرة وقاعدة أخرى غرب الفرات (الحبانية) لوضع قوات بريطانية فيها على امتداد فترة المعاهدة البالغة 25 عاما، من دون أن "يُعتبر وجود هذه القوات احتلالاً أو يشكل خرقاً لحقوق العراق السيادية".[18]

شرحت الفقرات الملحقة بالمعاهدة الالتزامات العراقية والبريطانية المتبادلة بتفصيل أشد. كان من بينها تقديم بريطانيا للعراق الأسلحة والمعدات العسكرية "من أحدث الموديلات المتوفرة"، فضلاً عن تقديم التدريب اللازم للجيش العراقي كما نصت الفقرة الخامسة. أما الفقرة السابعة، فأشارت إلى التزام العراق بتأمين طرق المواصلات الإمبراطورية لنقل القوات والمعدات العسكرية البريطانية عند الحاجة.

أصبحت هذه الفقرة مع المادة الخامسة الخاصة بالسماح بوجود قواعد عسكرية بريطانية في البلد من أهم نقاط المعارضة الشعبية والسياسية لهذه المعاهدة منذ إبرامها وعلى مدى عقود تالية.

أثارت هذه المعاهدة خلافاً عراقياً شديداً حينها بين دعاة التيار المثالي في السياسة، من جهة، الذين كانوا يقرنون الاستقلال بمفاهيم عاطفية للوطنية تعتبر وجود أي قوات أجنبية في البلد شكلاً من التعدي السافر على البلد وجرحاً لكرامته وخرقاً لسيادته ودعاة التيار الواقعي.

[18]عبد الرازق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج ١، ج٣، دار الارفدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط٧، بيروت، ٢٠٠٨ص39.

من جهة أخرى، الذين كانوا يربطون السيادة بقوة البلد الفعلية وتماسكه الداخلي وقدرته على الدفاع عن نفسه ومصالحه حتى وإن تطلب الأمر الاستعانة بقوى أجنبية ومنحها امتيازات معينة في البلد لحين وقوف البلد على قدميه.

في خطابه أمام المجلس النيابي في أكتوبر 1930، لخص نوري سعيد حجج التيار الواقعي عند دفاعه عن المعاهدة إذ قال "إن البلاد، بالنظر إلى مركزها الجغرافي، لا بد، خاصةً في مرحلتها الحاضرة، من أن تستند إلى محالفة دولة قوية، لتتمكن من أن تتدرج في قواها وترقية مواردها، بدون أن تتعرض لأخطار الطامعين. أن المحالفة التي عقدناها مع أمة من أعظم أمم العالم، ليست مشينة لنا في بدء حياتنا الدولية، وليس فيها، إذا نظرنا لها بعين الإنصاف، ما يقيد سيادتنا التامة، وليس في العالم أمة طليقة من كل قيد، ولا بد للأمم، مهما غالت في استقلالها، ومهما كانت قوية، من أن تتقيد إلى حد ما بما تقضي به عليها مصالحها الحيوية. لقد فضلنا مبدأ هذا التحالف، لأننا عقدناه على أساس المساواة، ولاننا وجدنا فيه خير ضمان لحفظ كياننا في هذه المرحلة الخطيرة التي نخطوها".

# المصادر

1-أحلام حسين جميل ،الافكار السياسية للاحزاب العراقية في عهد الانتداب -١٩٢٢ ١٩٣٢،مطبعة الزمان ،بغداد،١٩٨٥.

٢- أحمد فوزي، حكايات سياسية وصحفية ١٢ رئيس وز ارء في العهد الملكي، مطبعة دار الجاحظ، ط1، بغداد، 1984 .

3-العراق في رسائل المس بل (١٩١٧ - ١٩٢٦)، ترجمة : جعفر الخياط، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، ٢٠٠٣.

4-أ.م. منتشا شفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة : هاشم صالح التكريتي، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٨.

5-توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ الع ارق والقضية العربية، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١١.

6-جرالد دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد (١٩٢١ - ١٩٥٨)، ترجمة : سليم طه التكريتي، مكتبة النهضة العربية ، ط2 ، بغداد ، ١٩٩٠.

7-جواد الظاهر ،تاريخ العراق السياسي الحديث منذ تأسيس الدولة العراقية عام١٩٢١،ج١،مؤسسة الصفاء للمطبوعات ،ط٢،بيروت، ٢٠١١.

8-جيني سنغلتون ،الحزب الوطني الديمقراطي العراقي في العهد الملكي ،ترجمة :مجموعة من المترجمين ،المؤسسة العربية للدارسات والنشر، ط1، بيروت، ١٩٩٩.

9-حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠.

10-حسين جميل ، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٠ – ١٩٤٩ موقف جماعة الأهالي منها، منشورات مكتبة المثنى، ط1، ١٩٨٣.

11-خلدون ساطع الحصري، مذك ارت طه الهاشمي (١٩١٩ - ١٩٤٣)، دار الطليعة ، ط1، بيروت، ١٩٦٧ .

12-رجاء حسين الخطاب ،عبدالرحمن النقيب حياته الخاصة وآارؤه السياسية وعلاقته بمعاصريه، المؤسسة العربية للدارسات والنشر،ط1، بيروت،1985.

13ــ العراق بين ١٩٢١ و ١٩٢٧ دارسة في تطور العلاقات العراقية - البريطانية وأثرها في تطور العراق السياسي مع دارسة في الأري العام العراقي ،مطبعة النعمان، النجف،١٩٧6.

14-رعد ناجي الجدة، التطورات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، ط 1 ، بغداد، ٢004.

15-عبد الحميد الرشودي واخرون ، إبراهيم صالح شكر (حياته وآثاره)، منشو ارت و ازرة الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٧٨ .

16-عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، مطبعة العاني، ط3، بغداد، ١٩٦٧ .

17-عبد الرازق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة الع ارقية حتى و عام ١٩٣٢، مكتبة اليقظة العربية، ط2، بغداد، ١٩٨٨.

18-عبد الرازق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج ١، ج٣، دار الارفدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط٧، بيروت، ٢٠٠٨.